



HuMENA For Human Rights and Civic Engagement
HuMENA pour les Droits de l'Homme et l'Engagement Civique
هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية

انعدام الجنسية في البحرين: أثره على الهوية والانتماء



إعداد: سيد يوسف المحافظة

ترجمة:
أحمد مدحت

منظمة هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية © 2024



HuMENA For Human Rights and Civic Engagement
HuMENA pour les Droits de l'Homme et l'Engagement Civique
هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية

www.humena.org

15/4 Rue Alphonse Hottat | Brussels 1050 | Belgium

قائمة المحتويات

- 1 الفصل الأول: تحليل عام للسياق السياسي والاجتماعي
- 2 1.1 غرض التقرير
- 2 1.2 منهجية الإطار القانوني للتقرير
- 3 1.3 مراجعة الأدبيات
- 4 الفصل الثاني: دراسة حالات لأفراد عديمي الجنسية
في البحرين
- 4 2.1 الدكتور عبد الهادي خلف (سحبت وزارة الداخلية جنسيته البحرينية)
- 5 2.2 جواد فيروز (سحبت وزارة الداخلية جنسيته البحرينية)
- 5 2.3 الدكتور إبراهيم العرادي (سحبت جنسيته البحرينية من قبل ملك البحرين)
- 6 2.4 إبراهيم المدهون (أسقط الملك جنسيته البحرينية)
- 6 2.5 امرأة عديمة الجنسية من أصل فارسي تفضل عدم ذكر اسمها
- 7 2.6 رجل عديم الجنسية من أصل فارسي يفضل عدم ذكر اسمه
- 8 الفصل الثالث
- 8 3.1 توصيات لحكومة البحرين
- 9 3.2 الخاتمة
- 10 3.3 ملحق

الفصل الأول: تحليل عام للسياق السياسي والاجتماعي

وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن انعدام الجنسية لعام 1954، فإن حالة انعدام الجنسية تنطبق على «الشخص الذي لا تعتبره أي دولة مواطنًا بموجب قانونها». بعبارة أخرى، يشار للأفراد الذين لا يحملون جنسية أية دولة على الإطلاق بأنهم عديمو الجنسية، سواءً سقطت جنسيتهم عند الميلاد أو جُردوا من جنسيتهم لاحقًا.¹ وفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن هناك أكثر من 10 ملايين شخص عديم الجنسية في العالم، وهو عدد في تزايد، مما يعكس فشلًا في الوفاء بالالتزامات الدولية.

الحق في الجنسية هو حق دستوري محمي في القانون الدولي، وقانون حقوق الإنسان، والعديد من المعاهدات الإقليمية والدولية.² الحق في الجنسية مضمون صراحة في المادة 15 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، والتي تنص على أن «لكل فرد حق التمتع بجنسية ما. لا يجوز، تعسفًا، حرمان أي شخص من جنسيته ولا من حقه في تغيير جنسيته». تحمي العديد من اتفاقيات الأمم المتحدة كذلك الحق في الجنسية؛ منها على سبيل المثال، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية جنسية المرأة المتزوجة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

يمكن دراسة موضوع انعدام الجنسية من منظور أنثروبولوجي، حيث يشير مصطلح الهوية إلى فكرة الذات، مثل النهج الإريكسوني. يمكن استخدام نظرية الأنثروبولوجيا الثقافية والشخصية أيضًا لفهم علاقة الشخص الذي لا يحمل جنسية بمجتمعه أو ثقافته. تمثل قضية انعدام الجنسية تحديًا عميقًا لحقوق الإنسان، يقوض أسس الهوية والانتماء الفردي. يواجه الأفراد عديمو الجنسية عقبات كبيرة في الوصول إلى الحقوق الأساسية، مما يؤدي إلى تهيمش اجتماعي واقتصادي وسياسي حاد.³

تنص المادة 17 من دستور البحرين على أن «الجنسية البحرينية يحددها القانون، ولا يجوز إسقاطها عن من يتمتع بها إلا في حالة الخيانة العظمى، والأحوال الأخرى التي يحددها

1 اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بانعدام الجنسية، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين
<https://www.unhcr.org/ar/what-we-do/protect-human-rights/ending-statelessness/un-conventions-statelessness>

2 منعدمي الجنسية في العالم، تقرير للشبكة الأوروبية لشؤون منعدمي الجنسية
<https://www.statelessness.eu/updates/blog/worlds-stateless-new-report-why-size-does-and-doesnt-matter>

3 Jonsson, H. (2017). Stexit?: Southeast Asian pluralism, statelessness and exclusive identities. *Anthropology Today*, 33(6), 3-6

القانون». ووفقًا للمادة 10 من قانون الجنسية البحريني وتعديلاته، يمكن فقدان الجنسية إذا دخل الشخص الخدمة العسكرية لإحدى الدول الأجنبية، أو إذا ساعد أو انخرط في خدمة دولة معادية، أو إذا تسبب في الإضرار بأمن الدولة.⁴

لكن حالات انعدام الجنسية في البحرين ناتجة عن أشكال متعددة من التمييز، بما في ذلك التمييز الجنسي والعنصري والإثني. ووفقًا لتقرير منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان، فإن هناك حوالي 500 شخص عديم الجنسية من أصول فارسية في البحرين، ممن يعرفون بـ«العجم». ومنذ عام 2012 أسقطت الحكومة البحرينية جنسية مئات الأفراد عبر أوامر تنفيذية، أو مراسيم ملكية، أو قرارات المحاكم، مما جعل العديد منهم عديم الجنسية. وقد انتقدت جهات محلية ودولية هذه الممارسة، ووصفتها بأنها تعسفية وجائرة، هدفها الأساسي قمع المعارضة وتعزيز السلطة. وهناك 434 فردًا عديمو الجنسية حاليًا بسبب سحب الجنسية البحرينية منهم.⁵

1.1 غرض التقرير

يدرس هذا التقرير الجوانب الاجتماعية لانعدام الجنسية في البحرين، وخاصةً كيف يؤثر سحب الجنسية أو انعدام الجنسية عند الولادة على الهوية والانتماء. يُظهر التقرير كيف يؤثر سحب الجنسية على قدرة المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء على متابعة نشاطهم. تبيين المواد المنشورة على الإنترنت تأثير حرمان الأفراد من الجنسية على حقوقهم الأساسية في البحرين، كما توضح أيضًا الدوافع السياسية للحكومة لقمع الحركات المؤيدة للديمقراطية وحقوق الإنسان في البلاد.

1.2 منهجية الإطار القانوني للتقرير

يستخدم التقرير المنهج الكيفي، مستندًا إلى أحدث الكتابات حول فقدان الهوية في المجتمعات عديمة الجنسية، كما يعتمد على مراجعة مكتبية للمنشورات السابقة عن انعدام الجنسية في البحرين، والمقالات التي تركز على الحق في الجنسية من الدستور

4 دستور مملكة البحرين. (14 فبراير 2002). مادة 17: (أ) الجنسية البحرينية يحددها القانون، ولا يجوز إسقاطها عن من يتمتع بها إلا في حالة الخيانة العظمى، والأحوال الأخرى التي يحددها القانون.
(ب) يحظر إبعاد المواطن عن البحرين أو منعه من العودة إليها.

5 صفحة البحرين، منتدى شؤون منعدمي الجنسية

<https://www.stateless.org/country/bahrain#:~:text=Statelessness%20in%20Bahrain%20is%20most%20often%20caused%20and,via%20executive%20order%2C%20royal%20decrees%20or%20court%20decisions.rder%2C%20royal%20decrees%20or%20court%20decisions>

البحريني، بالإضافة إلى العديد من الاتفاقيات الدولية، مثل القانون الدولي، والقانون العرفي الدولي، والمبادئ التوجيهية الدولية حول الحق في الجنسية.

أنجز هذا التقرير من خلال مقابلات عبر الإنترنت شبه مهيكلة مع الضحايا المباشرين والأشخاص عديمي الجنسية في البحرين وفي المنفى. يمتد الإطار الزمني للتقرير من عام 2012 حتى عام 2024. كما يستند هذا التقرير إلى وثائق رسمية وتقارير من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ووكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، ومعهد انعدام الجنسية والإدماج، والشبكة الأوروبية لانعدام الجنسية، ومنظمات حقوق الإنسان البحرينية مثل سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان ومركز البحرين لحقوق الإنسان.

1.3 مراجعة الأدبيات

أثار العديد من الباحثين قضية انعدام الجنسية خلال الثمانين عامًا الماضية، منذ تشريد الفلسطينيين عام 1948، واضطهاد اليهود في ألمانيا النازية. كما ذُكر في العديد من الأدبيات حول انعدام الجنسية في جزر البهاما وميانمار وبنغلاديش والصحراء الغربية والعديد من الدول الأخرى. ناقش بيلتون، ك. أ.، موضوع التناقض في الانتماء عند الحديث عن انعدام الجنسية في منطقة الكاريبي وأظهر تأثير حرمان الأفراد من الجنسية على حقوقهم وانتمائهم للمجتمع.⁶ وصفت الفيلسوفة الألمانية الأمريكية حنة آرنت (1906-1975)، الحق في الجنسية بأنه «الحق في الحقوق».⁷ أما في البحرين فقد كان الباحث البحريني الدكتور علي الديري هو الوحيد الذي كتب كتاباً ناقش موضوع انعدام الجنسية والهوية أو الانتماء تحت عنوان «بلا هوية». يستعرض الكتاب حواراً دار بين الديري وابنته أماسيل ذات الثلاثة عشر عاماً، يجيب فيه على مخاوفها حول أهمية وأسباب فقدان جنسيته، ويشبه فقدانه للجنسية بانتزاعه من وطنه، وتركه في فراغ وجودي كئيب. يربط الديري انتمائه للبحرين بذكر جدته، وشعوره بأن دمها يجري في عروقه. ويختتم الديري الكتاب قائلاً بأنه من البحرين ولا يمكن إزالة ذلك أو استبداله.⁸

6 Belton, K. A. (2017). *Statelessness in the Caribbean: The paradox of belonging in a postnational world*. University of Pennsylvania Press.

7 Cotter, B. (2005). Hannah Arendt and "the Right to have Rights". In Hannah Arendt and *International Relations: Readings across the Lines* (pp. 95-112). New York: Palgrave Macmillan US.

8 بلا هوية: إسقاط الجنسية كما شرحتها أماسيل، أنا بحريني، 2020.

<https://www.anabahraini.org/wp-content/uploads/2020/05/%D8%A8%D9%84%D8%A7-%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D8%B3%D9%82%D8%A7%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9.pdf>

الفصل الثاني:

دراسة حالات لأفراد عديمي الجنسية في البحرين

تعرف الهوية على أنها «إدراك الشخص بذاته، بناءً على صفاته المميزة وارتباطاته وواجباته الاجتماعية». وتتميز الهوية بالاستمرارية، حيث يُخيل إلى المرء أنه نفس الشخص على مر الزمن، برغم التغيرات الحادثة في محيطه. أما المفهوم القانوني للهوية فهو كون الشخص أو الشيء ما يدعي أنه كذلك بالضبط.⁹

ويعرف الانتماء على أنه «شعور بالسعادة أو الراحة ضمن مجموعة معينة، والارتباط بعلاقة جيدة مع الأعضاء الآخرين في المجموعة لأنهم يرحبون بك ويتقبلونك، وهو أحد أهم الاحتياجات الأساسية للإنسان».¹⁰

يوضح هذا الفصل نتائج دراسة الحالات والمقابلات مع الأفراد الذين ولدوا عديمي الجنسية في البحرين بسبب التمييز العرقي، حيث أن جميعهم من أصل فارسي. كما يعرض هذا الفصل نتائج المقابلات مع الأفراد الذين سحبت جنسيتهم من قبل الملك أو الحكومة أو المحكمة لأسباب سياسية. تستقصي المقابلات كيف يقوض سحب الجنسية نشاطهم السياسي المعارض للسلطة والمؤيد للديمقراطية. تركز المقابلات على الأبعاد الاجتماعية والثقافية لوضعهم كعديمي الجنسية، بما في ذلك تأثيره على هويتهم وانتمائهم، وكذلك تفاعلاتهم مع مجتمعاتهم في البحرين والمنفى.

2.1 الدكتور عبد الهادي خلف (سحبت وزارة الداخلية جنسيته البحرينية)

عبد الهادي خلف، عضو سابق في مجلس النواب البحريني، وأستاذ أول في قسم علم الاجتماع بجامعة لوند في السويد، حرم من جنسيته في 6 نوفمبر عام 2012، ضمن 31 مواطناً بحرينياً سحبت جنسيتهم في نفس اليوم. لم يطلع الدكتور خلف على الإجراءات (بل علم بها عبر وسائل الإعلام)، وبالتالي لم تتح له الفرصة للرد على الاتهامات الموجهة إليه. كان الدكتور خلف معارضاً صريحاً للقيادة البحرينية لعدة سنوات، يعيش حالياً في السويد، ويحمل جنسيتها. في مقابلة شبه مهيكلة عبر البريد الإلكتروني مع الدكتور عبد الهادي خلف، سألته عما إذا كان سحب جنسيته قد أثر على هويته، فأكد أن ذلك لم يخرّب أو يؤثر على وعيه بأهمية الجذور التي تربطه بالبحرين، خصوصاً ارتباطه العائلي والأفراد الذين يعرفهم. وخلص خلف إلى أن جواز السفر (الجنسية) مهم، لكنه لا يمنحك الهوية، ولا يحدد عمق وحدود شعورك بالانتماء، بل هو وثيقة رسمية تسمح لك بممارسة الحقوق الأساسية بما في ذلك حق السفر.¹¹

Bilgrami, A. (2006). Notes toward the Definition of Identity'. Daedalus, 135(4), 5-14. 9

Leach, N. (2003). Belonging. AA Files, (49), 76-82. 10

11 مقابلة مع الدكتور عبد الهادي خلف، الملف موجود لدى المؤلف، أجريت المقابلة بتاريخ 15 يوليو 2024.

2.2 جواد فيروز (سحبت وزارة الداخلية جنسيته البحرينية)

جواد فيروز هو رئيس وأحد مؤسسي منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان. سحبت وزارة الداخلية البحرينية جنسيته في 6 نوفمبر 2012.¹² وهو حاليًا عضو في التحالف العالمي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للقضاء على انعدام الجنسية، وعضو المجلس الاستشاري لمعهد انعدام الجنسية والإدماج، والشبكة الأوروبية لانعدام الجنسية. كان جواد فيروز عضوًا في البرلمان البحريني بين عامي 2006 و2011. وحاليًا يحمل الجنسية البريطانية. في مقابلة شبه مهيكلة عبر الإنترنت مع جواد فيروز، أوضح أن هوية الشخص هي جزء من شخصيته وصفاته وذاكراته، مشيرًا إلى أن الهوية مرتبطة بالتنشئة وتطور الشخصية. ويرى فيروز أن هويته بحرينية ولم تتأثر بفقدان جنسيته، وأن انتماءه مرتبط بالبحرين جغرافيًا، وأن ارتباطاته الفكرية والعقائدية متعددة وأشمل من أن تقتصر على إطار محدد، وأضاف فيروز أن عاداته وتقاليده البحرينية تمثل هويته، وأن حقوق المواطنة التي سحبت تعسفيًا لم تؤثر أو تضر بهويته، مشيرًا إلى أن سحب الجنسيات يتعارض مع القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان، ويجب منع هذه الممارسة، وخلص فيروز إلى أن سحب جنسيته لم يعطل جهوده، لكنه على ثقة من أن الظلم في البحرين يجب أن يعالج.¹³

2.3 الدكتور إبراهيم العرادي (سحبت جنسيته البحرينية من قبل ملك البحرين)

الدكتور إبراهيم العرادي، هو طبيب عالج المتظاهرين المصابين في مستشفى السلمانية أثناء ثورة البحرين، وكان يقدم تقارير إلى المؤسسات الإعلامية الدولية من مستشفى السلمانية عن استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين والقتل غير القانوني بصفته طبيبًا وشاهد عيان. في أبريل 2011، نُشرت صورة العرادي على تلفزيون البحرين، واتهم بنشر أخبار كاذبة.¹⁴ أجبر العرادي على الخروج للمنفى في أبريل 2011، وفي 31 يناير 2016 سحب ملك البحرين جنسيته، وهو يعيش حاليًا في المملكة المتحدة كلاجئ سياسي، دون جنسية. في مقابلة شبه مهيكلة عبر الإنترنت مع الطبيب الدكتور إبراهيم العرادي، أكد أن هويته وانتماءه للبحرين لم يتأثر بسحب جنسيته. وذكر العرادي أن عائلته لها جذور في البحرين تمتد إلى مئات السنين، وأن القرار السياسي التعسفي للملك لا يقلل منه، بل هو نتيجة منطقية لنظام استبدادي لا يحترم حقوق الإنسان. وأكد العرادي أن فقدان جنسيته

12 البحرين: أوقفوا الترحيل القسري للأشخاص المجردين من جنسيتهم، منظمة العفو الدولية، 2013.
<https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2014/10/bahrain-halt-deportation-individuals-arbitrarily-stripped-nationality/>

13 مقابلة مع جواد فيروز، الملف موجود لدى المؤلف، أجريت المقابلة بتاريخ 15 يوليو 2024.

14 بي بي سي: الأمم المتحدة تشجب أحكام السجن ضد أطباء عالجوا المتظاهرين في البحرين، 2011
https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/09/110930_bahrain_sentences

جاء نتيجة لاضطهاد ذي دوافع سياسية، وله آثار نفسية تتمثل في الشعور بعدم الأمان، وعدم وجود غطاء قانوني يحميه هو وابنته عديمة الجنسية مريم. وذكر العرادي أن جنسيته سحبت بعد أربعة أسابيع من اعتقال رئيس حزب المعارضة الرئيسي في البحرين الشيخ علي سلمان. ويعتقد العرادي أن سحب جنسيته هو نتيجة لنشاطه السياسي، وأداة لقمع وإرهاب المعارضة. واختتم العرادي كلامه بأن ابنته لا تعتبر نفسها بحرينية، حيث ولدت عديمة الجنسية في المنفى ونشأت في المملكة المتحدة.¹⁵

2.4 إبراهيم المدهون (أسقط الملك جنسيته البحرينية)

الناشط السياسي والمحرم إبراهيم المدهون عضو في جمعية الوفاق التي تم حلها بأمر من وزارة العدل في البحرين عام 2016.¹⁶ تعرض المدهون لحملة إعلامية حكومية، واعتقل ابنه خليل وتعرض للتعذيب في البحرين.¹⁷ أسقطت جنسيته مع 70 آخرين في 31 يناير 2015.¹⁸ في مقابلة شبه مهيكلة عبر الإنترنت مع الناشط السياسي والمحرم إبراهيم المدهون، أوضح أن الهوية هي مزيج من المشاعر والذكريات والشعور بالانتماء إلى الوطن والثقافة، مؤكداً أنها ليست شيئاً يمنحه الملك، بل هي شيء أعمق من وثيقة قانونية. وأضاف المدهون أن هويته هي هوية إنسانية ملتزمة بالدفاع عن حقوق الأفراد، وبالنسبة له فإن الجنسية تمثل الأمان والحقوق الأساسية، وليست أرضاً معينة. وأوضح المدهون المقيم في لبنان أنه ينتمي إلى البحرين، حيث عاش أكثر من 50 عاماً حتى سحبت جنسيته وأجبر على المنفى، مؤكداً أن الملك كان ينوي تدمير هوياتهم كنوع من الملاحقة العقابية والسياسية لدورهم في الحركة المؤيدة للديمقراطية. وخلص المدهون إلى أن فقدان الاستقرار أمر مقلق، لأنه عديم الجنسية وليست لديه جنسيات أخرى، مما يعني أنه معرض لخطر الترحيل في أي وقت، وكأنه غير موجود في هذا العالم.¹⁹

2.5 امرأة عديمة الجنسية من أصل فارسي تفضل عدم ذكر اسمها

ولدت م.ر. في البحرين عام 1988، لكنها بلا جنسية لأن والدها أيضاً كان عديم الجنسية. هاجر جدها من إيران إلى البحرين عام 1930 للعمل في المنامة كتاجر، إذ كانت العاصمة

15 مقابلة مع الدكتور إبراهيم العرادي، الملف موجود لدى المؤلف، أجريت المقابلة في 14 يوليو 2024.

16 روبرتز: حكم قضائي في البحرين بحل جمعية الوفاق وتصفية أموالها، 2016.

[/https://www.reuters.com/article/idUSKCN0ZX061](https://www.reuters.com/article/idUSKCN0ZX061)

17 خليل المدهون: سائح فني في سجون عاصمة الثقافة، مركز البحرين لحقوق الإنسان، 2011

<https://bahrainrights.net/?p=4492>

18 بي بي سي: قرار حكومة البحرين بتجريد 72 بحرينياً من الجنسية «غير قانوني»، 2015

https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/02/150201_bahrain_citizenship_strip_reaction

19 مقابلة مع إبراهيم المدهون، الملف موجود لدى المؤلف، أجريت المقابلة في 14 يوليو 2024.

البحرينية جاذبة للعديد من المستثمرين الدوليين من أوروبا والدول المجاورة. تأسست دولة البحرين عام 1971، ولم يتم ترحيله لكنه حُرِم من حق الجنسية، رغم قضائه أكثر من 40 عامًا في البلاد، واندماجه في المجتمع البحريني، وتعلمه للغة العربية، ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن، لم يُمنح أي من أحفاده الحق في الجنسية البحرينية. في مقابلة شبه مهيكلة عبر الإنترنت معها، أوضحت م.ر. التي ولدت بلا جنسية في البحرين، أنها لم تكن تعلم أنها ليست بحرينية عندما كانت طفلة، حيث كانت تتحدث نفس اللغة، وتأكل نفس الطعام، وتمارس نفس التقاليد، وتشارك في نفس الثقافة والدين واللهجة. تقول م.ر. إنها تفتقر إلى الشعور بالهوية أو الانتماء إلى مجتمع أو بلد، وأنها لا تنتمي إلى أي مكان، لأن ولادتها بدون جنسية أضرت بكرامتها حتى الآن، إذ تفتقر إلى الحقوق الأساسية، وتعتقد أنها غير معترف بها، وتشعر وكأنها غير موجودة. وأوضحت م.ر. أنها كانت تحاول الحصول على الجنسية من الحكومة البحرينية، لكن لم يتم الاعتراف بها، وشعرت أنها تتوسل إليهم من أجل حقوقها الأساسية. تعرف م.ر. الجنسية على أنها الأمان والكرامة والاحترام والشعور بأنك مرئي.²⁰

2.6 رجل عديم الجنسية من أصل فارسي يفضل عدم ذكر اسمه

ولد ج.س. في البحرين عام 1980 لأب وجد كانا عديمي الجنسية، أتى أجداده من إيران إلى البحرين عام 1946 للعمل في صناعة صيد اللؤلؤ، حيث تشتهر البحرين ببحرها الغني باللؤلؤ، الذي يجذب التجار والغواصين إلى البلاد. بعد إنشاء الدولة، تقطعت السبل بالمجتمع ذي الجذور الفارسية في البحرين، مما ترك عددًا كبيرًا من الناس عديمي الجنسية. ليس لدى ج.س. أي أنشطة أو أفعال مناهضة للحكومة، يعمل في شركة إنشاءات، متزوج، ولديه خمسة أطفال عديمي الجنسية أيضًا. في مقابلة شبه مهيكلة عبر الإنترنت معه، عرّف ج.س. نفسه بأنه شخص بلا هوية على هذا الكوكب، على الرغم من أنه يشعر بانتمائه إلى البحرين والمجتمع البحريني. أوضح ج.س. أنه يشعر بأنه شبه بحريني وليس «بحرينيًا كاملاً يتمتع بحقوقه»، وأشار إلى أن لديه خمسة أبناء، جميعهم عديمو الجنسية أيضًا، لكنهم لا يعرفون ذلك، ولا يريد أن يطلعهم على هذا الواقع المؤلم، على حد تعبيره. وأضاف ج.س. أنه لا يريد أن يشعر أبناؤه بالنقص، ولا يريد أن يتعرضوا للتنمر والسخرية من زملائهم في المدرسة. ورغم كل الألم الذي مر به في حياته، إلا أن ج.س. فخور بكونه جزءًا من مجتمع وأرض البحرين، ويعتبر أن ثقافة وتقاليد البحرين تمثله وتعكس وجوده. واختتم كلامه بأنه يتابع بشكل مستمر مع كافة الجهات الحكومية للحصول على الجنسية وإنهاء هذه المعاناة والحرمان من حقوقه.²¹

20 مقابلة مع م.ر، الملف موجود لدى المؤلف، أجريت المقابلة في 10 يوليو 2024.

21 مقابلة مع ج.س، الملف موجود لدى المؤلف، أجريت المقابلة في 6 يوليو 2024.

الفصل الثالث:

3.1 توصيات لحكومة البحرين

1. إلغاء المادة 10 من قانون الجنسية الحالي التي تخول وزير الداخلية صلاحية سحب الجنسية من المواطنين.
2. وقف سياسة سحب الجنسية التعسفي المستخدمة لمعاقة المنتقدين والمعارضين الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير والتجمع.
3. إعادة الجنسية للأفراد الذين سحبت منهم، وتعزيز الحق في الجنسية في جميع ممارسات وسياسات الحكومة.
4. الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة لعام 1954 بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية، واتفاقية الأمم المتحدة لعام 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية.
5. ضمان الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان، من خلال إعادة الجنسية للأشخاص الذين سُحبت منهم ظلماً بسبب أحكام قضائية أو قرارات غير عادلة منذ عام 2012.
6. تعويض جميع الأفراد الذين سُحبت جنسياتهم، تعويضاً نقدياً إلى جانب إعادة التأهيل.
7. إجراء إصلاحات قضائية وتثقيف القضاة للدفاع عن الحق في الجنسية وتجنب انتهاكه لأسباب سياسية.

3.2 الخاتمة

بعد تحليل أسماء معظم الأفراد الذين سحبت جنسيتهم، وجد الباحث أن تشابهًا مشتركًا بينهم يتمثل في أن لديهم نشاطًا إعلاميًا وحقوقيًا وسياسيًا معارضًا للحكومة. وبالتالي، فإن دوافع الحكومة البحرينية لسحب جنسياتهم هي الترهيب والاضطهاد والقمع. يهدف هذا التقرير إلى تقديم جانب اجتماعي وأنثروبولوجي لعواقب سحب الجنسيات أو الولادة دون جنسية في البحرين. يؤكد التقرير على أن الولادة بدون جنسية تؤثر بشدة على كيفية تحديد الأفراد لهويتهم ووجودهم وانتمائهم في مجتمعهم. وقد أدى غياب الجنسية إلى عدم الاعتراف بوضعهم وأثر على كرامتهم. يعرّف الأفراد عديمو الجنسية الذين أجريت المقابلات معهم في هذا التقرير، الجنسية على أنها السلامة والأمن والكرامة والاحترام والاعتراف من قبل الدولة. الأفراد الذين سحبت جنسيتهم من قبل ملك البحرين أو المحكمة يشعرون بأنهم ينتمون إلى البحرين، ولم يدافعوا عن هويتهم لأنهم يعتقدون أن جذورهم في البحرين عمرها أكثر من 600 عام، وأن هويتهم لا يمكن أن تتأثر بقرارات سياسية تعسفية.

يخلص التقرير إلى أن العادات والتقاليد تمثل الهوية، وأن حقوق المواطنة التي سحبت تعسفيًا لم تؤثر أو تضر بهذه الهوية. يؤكد هذا التقرير أن سحب الجنسيات ليس له أي تأثير على الهوية لأنها مرتبطة بالجذور التي تربط هؤلاء الأفراد بالبحرين. ويكشف التقرير أن ممارسة سحب الجنسية وحرمان بعض الأفراد من جنسيتهم لها دوافع سياسية ودينية تمييزية. وباختصار، وجد هذا التقرير أن الولادة بدون جنسية لها تأثير كبير على الهوية والانتماء، لكن سحب الجنسية لأسباب سياسية يكون تأثيره السلبي متواضعًا على تحديد هوية الأفراد أو انتمائهم.

3.3 ملحق

7 نوفمبر 2012: نشرت وزارة الداخلية البحرينية أول قائمة للمواطنين المحرومين من جنسيتهم، وضمت 31 معارضًا سياسيًا داخل البحرين وفي المنفى.

28 يوليو 2012: عقد المجلس الوطني البحريني جلسة خاصة لإلغاء جنسية الأشخاص المدانين بالإرهاب، في محاولة لاستهداف أعضاء المعارضة.

7 يوليو 2014: أعلن ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة عن تعديل قانون الجنسية لتعزيز سلطاته في إلغاء الجنسية.

6 أغسطس 2014: ألغت المحكمة الجنائية البحرينية جنسية تسعة بحرينيين، مشتبه في اتصالهم بحكومات أجنبية، في أول قرار من نوعه.

28 أكتوبر 2014: أمرت محكمة بحرينية بترحيل 10 أشخاص حرّموا من جنسيتهم البحرينية، ضمن قائمة تضم 31 شخصًا.

31 يناير 2015: أصدر ملك البحرين مرسومًا يقضي بإسقاط الجنسية البحرينية عن 72 مواطنًا بحرينيًا.

20 يونيو 2016: أعلنت البحرين إسقاط جنسية رجل الدين الشيعي آية الله الشيخ عيسى قاسم، وتم ترحيله بعد ذلك.

24 يوليو 2016: أصدر وزير الداخلية أمرًا تنفيذيًا يلزم الأشخاص المحرومين من جنسيتهم بتغيير وضعهم إلى أجنبي.

9 يوليو 2017: أصدر مجلس الشورى في البحرين مرسومًا بوقف معاشات البحرينيين الذين سحبت جنسيتهم، وعرض على الملك للموافقة عليه.

15 مايو 2018: جردت محكمة بحرينية 115 شخصًا من جنسيتهم، وحكمت على 53 منهم بالسجن مدى الحياة، بتهم متعلقة بالإرهاب.

16 أبريل 2019: حكمت محكمة في البحرين على 139 شخصًا بالسجن، وسحبت جنسيتهم جميعًا، باستثناء واحد، بعد إدانتهم بتهمة الإرهاب.